المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية دولة ملكية تعمل بنظام قضائي مبني على تفسيرات القانون الإسلامي (الشريعة). الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. ولا يعترف قانون البلاد بحرية الأديان ولا يضمن حماية هذه الحرية، بل انه يفرض على ممارستها قيود مشددة. وبالرغم من تأكيد الحكومة أن سياستها المعلنة تضمن بل وتحمي حق العبادة الخاصة للجميع، بمن فيهم غير المسلمين الذين يتجمعون في المنازل من أجل إقامة شعائرهم الدينية، إلا أن هذا الحق لا يحترم دائما من الناحية العملية وليس له تعريف في قوانين البلاد. علاوة على ذلك، فان الممارسة العلنية للديانات الأخرى غير الإسلام تعد من المحظورات، وفي حين أكدت الحكومة أيضا سياستها لحماية حق حيازة واستعمال المواد الدينية الشخصية، إلا أنها لم تنص على هذا الحق في قوانينها.

بينما واصلت سياسات الحكومة بوجه عام فرض القيود الشديدة على حرية الأديان شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير تحسنا على أصعدة معينة، كما طرأت بعض التطورات الايجابية على سياسة الحكومة والتي قد تفضي، إذا ما تم تنفيذها بالكامل ، إلى تحسينات هامة في المستقبل.

يدعم غالبية المواطنين حكومة ومجتمعا قائمين على الشريعة الإسلامية، إلا أن هناك تباين في الآراء حول تفسير تلك الشريعة وتطبيقها. ورغم هذا التنوع في الآراء، واصلت الحكومة تطبيق تفسيرها المحافظ للإسلام السني. وقد واجه غير المسلمين والمسلمين الذين لا يلتزمون هذا التفسير الكثير من التمييز السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي والديني ، بما في ذلك محدودية فرص العمل والتعليم ، وانخفاض مستوى التمثيل في المؤسسات الرسمية ، وتقييد حرية ممارسة المعتقد الديني وبناء أماكن العبادة والمراكز الاجتماعية. بل أن هناك الكثير من الحالات اتهم فيها رجال من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) ، أو الشرطة الدينية، بالتحرش وسوء المعاملة والقتل. كذلك فإن هناك العشرات من العمال الأجانب وأفراد أسرهم ممن القي القبض عليهم ورحلوا إلى بلادهم على خلفية ممارستهم لشعائرهم الدينية. هذه الحوادث تسببت في ممارسة كثير من غير المسلمين عبادتهم خفية وعلى وجل ، وبطرق تبقيهم بمنأى عن أعين الشرطة ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين). كذلك ظلت الكتب السعودية مدعاة للقلق بالنظر لاستمرار ما تحتويه من دعوة للتحريض ضد الشيعة ، والإسماعيليين ، واليهود والمسيحيين ، وغيرهم من الطوائف الدينية ، كما تم الإشارة إلى مثل هذه الدعوات من موظفين عموميين ، ومعلمين ، وأئمة مساجد معينين من الحكومة.

ومع ذلك ، كررت الحكومة سياستها لوقف نشر التعصب ، ومكافحة التطرف ، ضمن العقيدة الإسلامية نفسها وتجاه الطوائف الدينية غير المسلمة ، داخل البلاد وخارجها. كما أكدت الحكومة بأنها تعكف على مراجعة المواد التعليمية بغية تعديل أو إزالة الإشارات التي تنطوي على تسفيه للتقاليد الدينية الأخرى إضافة إلى رصد الخطب في المساجد التي تدعمها الحكومة، وفصل أو إعادة تدريب ألائمه الذين يروجون في خطبهم للتطرف الديني ؛ وكانت الحكومة قد تعهدت بفرز المعلمين المحتملين الذين يحملون الفكر الديني المتطرف وإقالة المدرسين الذين يتبنون هذا الفكر. كذلك أعلنت الحكومة العديد من السياسات وبادرت باتخاذ تدابير مختلفة بقصد ترسيخ مبدأ حرية الأديان وكبح الانتهاكات التي يرتكبها رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) ، وقد أثمر ذلك عن انخفاض المضايقات من قبل رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) بشكل ملموس عما كانت عليه في الماضي.

أعلنت الحكومة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير ، العديد من السياسات وبادرت في تنفيذ تدابير مختلفة من شأنها منح الأقليات الدينية مساحة أكبر من الحرية. وواصلت الحكومة تقدمها نحو تنفيذ سياستها المعلنة لتحقيق "التنمية المتوازنة" من خلال وعدها بتطوير البنية التحتية في المناطق التي تقطنها غالبية من الشيعة والطائفة الإسماعيلية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة نجران. وعينت الحكومة أعداد إضافية من القضاة الشيعة في المحاكم الجعفرية بالمنطقة الشرقية وقاض شيعي وآخر من الشيعة السليمانية الإسماعيلية في مجلس هيئة حقوق الإنسان الحكومية. وكان لهذه التدابير أثرها في انخفاض وقائع مصادرة المواد الدينية في مطاري جدة والظهران ، وانخفاض مداهمات رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) للتجمعات الدينية في منطقة الحجاز الغربية وفي المنطقة الشرقية، كما أشارت التقارير إلى أن المنطقة الشرقية شهدت توسعا وانفتاحا ملحوظا في الاحتفالات العامة والخاصة بالطائفة الشيعية خلال الأعياد والمناسبات الدينية.

استجابة لمخاوف متزايدة تتصل برجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) ، سمحت الحكومة بتغطية إعلاميه ونقد غير مسبوقين لرجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين)، كما صوت مجلس الشورى ضد توسيع نطاق الاختصاص القضائي لرجال الهيئة وأيد عقد دورات تدريب إضافية لهم.

ناقش كبار المسئولين الأمريكيين عددا من السياسات الرئيسية المتعلقة بالممارسة الدينية واحترام الديانات الأخرى مع الحكومة، فضلا عن الحالات المحددة التي تنطوي على انتهاك لحق الحرية الدينية. وقد تواصل الحوار الاستراتيجي الأمريكي – السعودي وعقدت لجان العمل المشتركة، لا سيما لجان الشراكة ، والتعليم ، والتبادل ، وتنمية الموارد البشرية، عدة اجتماعات أثير خلالها مجمل القضايا الرئيسية ، بما فيها الحث على احترام حرية الأديان والتسامح الديني.

في تشرين الثاني / نوفمبر 2006 كررت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تسميتها المملكة

العربية السعودية بأنها دولة ذات اهتمام خاص ، وصدر للحكومة إعفاءاً عن العقوبات "لتعزيز أغراض هذا القانون."

الفصل الأول – توزيع السكان حسب الديانة :

تقدر مساحة المملكة العربية السعودية بنحو 1.225.000 ميل مربع ، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 27 مليون نسمة ، بما في ذلك عدد السكان الأجانب والذي يقدر بحوالي 8 ملايين نسمة. وتشير التقارير إلى أن عدد السكان الأجانب يشمل نحو 1,5 مليون هندي، 1,5 مليون بنغلاديشي ، و 1,2 مليون فلبيني ، و 1 مليون باكستاني ، و 1 مليون مصري، و 600.000 اندونيسي ، و 400.000 سريلانكي ، و 350.000 نيبالي، و 250.000 فلسطيني، و 150.000 لبناني، و 100.000 اريتري ، و 30.000 أمريكي.

أن غالبية المواطنين من المسلمين السنة ويؤيد معظمهم التفسير الذي تتبناه الحكومة للإسلام. وتعتبر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الجهة الرسمية المسئولة عن 72.000 من المساجد السنية، وتوظف 120.000 شخصا ، بمن فيهم 72.000 من أئمة المساجد. أما كبار أئمة الحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة فيتبعون مباشرة للملك.

ليس هناك أية إحصاءات شاملة ودقيقة عن الانتماءات الدينية للجاليات الأجنبية بيد أنها تشمل المسلمين من مختلف المذاهب الإسلامية والمسيحيين واليهود والهندوس والبوذيين ، وغيرهم. ويقدر عديد الأقلية من المسلمين الشيعة بما يقرب من مليوني شخص يعيش معظمهم في المنطقة الشرقية، بينما يقيم عدد كبير منهم أيضا في مكة المكرمة والمدينة المنورة في منطقة الحجاز الغربية. كما أن هناك نحو 700.000 من الشيعة الاسماعيليه السليمانية ، وهي طائفة من طوائف الأقلية يتركز تجمعها بمنطقة نجران.

وبالإضافة إلى مسيحيي أوروبا وأمريكا الشمالية ، يقيم بالمملكة كذلك مسيحيون آخرون من شرق إفريقيا والهند وباكستان ولبنان وسوريا ، وفلسطين ، يصل عدد الروم الكاثوليك منهم إلى قرابة المليون . ويدين نحو تسعين بالمائة من الجالية الفلبينية المقيمة في البلاد بالدين المسيحي. وذكر أن هناك تجمعات دينية خاصة للمسيحيين تعقد في أنحاء شتى من البلاد بيد انه ليس هناك أية معلومات عن عدد الذين لا يدينون بدين معين في البلاد.

استضافت المملكة في كانون الثاني / يناير 2007 أكثر من مليوني حاج مسلم من جميع أنحاء العالم ومن جميع الطوائف والمذاهب الإسلامية وفدوا إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج كما هو معتاد في كل عام.

الفصل الثاني: وضع الحرية الدينية

إطار العمل القانوني / إطار عمل السياسات

استنادا إلى القانون الأساسي للبلاد، فإن القرآن وسنة النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) يشكلان دستور المملكة، والإسلام هو دينها الرسمي. وتنتهج الحكومة سياسة تسمح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية بحرية داخل بيوتهم دون تدخل، بيد أن تفسير الحكومة للإسلام، لا يقدم أي اعتراف قانوني أو حماية للحرية الدينية ، بل أن تلك الحرية مقيده بشدة في الممارسة.

وباعتبار ملك البلاد يحمل لقب خادم الحرمين الشريفين، وهما أقدس المواقع ، مكة والمدينة ، ترى الحكومة، بحكم كونها الراعية لأقدس بقعتين إسلاميتين (مكة المكرمة والمدينة المنورة)، أن شرعيتها تعتمد إلى حد كبير على تفسيرها وتطبيقها للإسلام ، وفق ما ورد في كتابات وتعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أحد علماء السنة خلال القرن الثامن عشر. يحدد القانون الأساسي للمملكة نظام الحكم ، وحقوق المواطنين والمقيمين ، وسلطات وواجبات الحكومة. ويعتبر مفهوم الفصل بين الدين والدولة في الحكم أمرا مرفوضا من قبل الحكومة والشعب على حد سواء.

يتعين على غير المسلمين والمسلمين الذين لا توافق معتقداتهم تفسير الحكومة للإسلام ممارسة شعائرهم الدينية في خصوصية تامة كما أنهم معرضون للتمييز، والمضايقة والحجز بل والترحيل، إذا كانوا من غير المواطنين. ورغم أن القانون لا يشترط على المواطنين أو حاملي جوازات السفر اعتناق الإسلام، يكاد يكون جميع المواطنين من المسلمين. ويعتبر التبشير بالديانات الأخرى من غير المسلمين من الأمور التي تحظرها قوانين البلاد، أما تحول المسلم عن دينه (الردة) فعقوبته القتل حدا، بيد انه لم يعلم عن إقامة مثل هذا الحد منذ أعوام.

يستند النظام القضائي إلى الشريعة الإسلامية التي تمثل النظام التقليدي لتفسير القوانين المستمدة من القرآن، والسنة، وغيرها من المصادر الدينية. وتعترف الحكومة بجميع المذاهب السنية الأربعة للفقه الإسلامي والمذهب الفقهي الجعفري الشيعي. ومع ذلك، في حين نجد أن الجامعات الحكومية تدرس المذاهب السنية الأخرى إلا أن تركيزها ينصب على تدريس المذهب الحنبلي. وبالتالي، فإن معظم القضاة يلتزمون بالمذهب الحنبلي، والذي يعتبر المذهب الأكثر محافظة بين المذاهب السنية.

تتألف هيئة كبار العلماء وهي هيئة استشارية حسبما ذكر من 21 فقيها من فقهاء السنة، بمن فيهم

وزير العدل، وتتبع إلى الملك. وتجتمع هذه الهيئة بصفة دورية لتفسير الشريعة الإسلامية وإرساء المبادئ القانونية التي توجه قضاة المحاكم الصغرى. ولم تضم الهيئة في عضويتها أي علماء من الشيعة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

تسمح الحكومة لقضاة الشيعة بتطبيق الأحكام الشرعية الخاصة بهم للفصل في قضايا تقتصر على قانون الأسرة والمواريث ، وإدارة الأوقاف . ومع ذلك، لم يكن هناك سوى سبعة من القضاة الشيعة عينوا جميعا في المنطقة الشرقية.ومن بينهم ثلاثة عينوا بمحكمة الاستئناف. وخلافا لشيعة المنطقة الشرقية ، فان الشيعة الذين يعيشون في أجزاء أخرى من البلاد ، بما فيها المنطقة الغربية (الحجاز) والمنطقة الوسطى (الرياض) ، فإن محاكم الاستئناف الشيعية المحلية والإقليمية والقومية غير متاحة لهم الأمر الذي يضطرهم لاستئناف قضاياهم في المحاكم السنية. ويذكر أن المحاكم الشرعية السنية يمكنها نقض، بل نقضت بالفعل، الأحكام الصادرة من قضاة الشيعة ، شأنها في ذلك شأن سائر المصالح الحكومية والتي يمكن أن تختار عدم تنفيذ الأحكام التي يصدرها قضاة الشيعة. كذلك فقد استبدلت الحكومة على نحو غير متوقع قاض شيعي واحد على الأقل خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

يفسح التفسير الرسمي الذي تتبناه البلاد للإسلام المجال للتمييز ضد الديانات التي ينظر إليها باعتبارها ديانات شركية. ويشمل هذا التمييز المسيحيين واليهود ، الذين يصنفون بوصفهم "أهل الكتاب" ، ولكن بدرجة اقل من غيرهم. ويتجلى هذا التمييز، على سبيل المثال، في حساب تعويض الوفاة أو الإصابة. فعلى سبيل المثال ، ووفقا لتفسير البلاد للشريعة ، فإنه في حال أصدرت محكمة ما حكم لصالح المدعي الذي هو يهودي أو مسيحي ذكر، فإنه لا يحصل إلا على 50 في المائة من التعويض الذي يقضى به لنظيره المسلم الذكر، أما الآخرين من الهندوس والبوذيين والسيخ فيقتصر ما يقضى لهم به من تعويض على 1 / 16 من المبلغ الذي يقضى به للذكر المسلم. وعلاوة على ذلك ، يجوز للقضاة إسقاط شهادة المسلمين غير الملتزمين أو الأفراد الذين لا يتقيدون بالتفسير الرسمي للإسلام؛ فعلى سبيل المثال ، يمكن تجاهل شهادة الشيعي في المحاكم الشرعية أو اعتبارها اقل وزنا من شهادة السني رغم التصريحات الحكومية الرسمية بان القضاء لا يميز على أساس الدين عند الإدلاء بالشهادات. كذلك، فان شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل من المسلمين، كما لا تساوى شهادة غير المسلم بشهادة المسلم.

تعتبر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الهيئات شبه المستقلة وتضطلع بصلاحية مراقبة السلوك الاجتماعي وتطبيق القيم الأخلاقية التي تنسجم مع تفسير الحكومة للإسلام لا سيما، ولكن ليس حصريا، في وسط الجمهور. وتتبع الهيئة للملك عن طريق الديوان الملكي. وتنسق وزارة الداخلية مع الهيئة دون أن يكون لها سلطة عليها. وتعتبر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واحدة من ثمان جهات حكومية يخولها القانون الجنائي صلاحية اعتقال واحتجاز الأشخاص. ومع ذلك ، فان رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) لا يسمح لهم بالمشاركة في المراقبة ، واحتجاز الأفراد لمدة تزيد على 24 ساعة، واعتقال الأفراد دون مرافقة الشرطة ، أو إنفاذ أي نوع من العقاب. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة أجرت تحقيقات في العديد من الحوادث

التي وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ، حيث اتهم رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) بانتهاك هذه القيود. ويصر رجال الهيئة في تطبيقهم للمعايير الاجتماعية للمظهر والسلوك على الامتثال لمعايير اللباس المحافظ، وضرورة تلبية الآذان لأداء الصلوات الخمس المفروضة على المسلم في اليوم، كما تمكنوا من الحد من إنتاج واستهلاك الكحول والمخدرات، وساهموا في تفريق بعض التجمعات الدينية العامة.

ووفقا لتقرير رسمي صادر عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كانون الثاني / يناير 2007، بلغ عدد رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) العاملين في 1013 مركزا في جميع مناطق المملكة البالغ عددها ثلاث عشرة منطقة ما يربو على 3227 رجلا. وأشار التقرير أيضا إلى انه خلال السنة التقويمية الهجرية الموافقة لعام 2006/2005 م، سجل نحو 390.117 واقعة شارك فيها ما يقرب من 402.725 شخصا ، من بينهم 101.143 مواطنا وقد أحالت الهيئة نسبة 6,4% فقط من هذه الحوادث إلى "السلطات المختصة ،" ويظن أن السبب في ذلك يعود إلى حرص الهيئة على المحافظة على خصوصية المتورطين. وقد ذكر أيضا بان عددا محدودا من الحالات أحيل إلى الشرطة ، وذلك لتخفيف العبء عن قوات الشرطة المناط بها مهمة المحافظة على الأمن لمساحة جغرافية مترامية الأطراف.

تشرف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وتمول عمليات بناء وصيانة معظم المساجد السنية ، ورغم أن ما يقرب من 30 ٪ من المساجد السنية يتم بناؤها ووقفها من قبل أشخاص عاديين ، أما في صورة أعمال خيريه أو في المنازل الخاصة. ويذكر أن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لا تسجل ولا تدعم مساجد الشيعة.

إن غالبية أئمة المساجد السنية موظفون متفرغون يتبعون لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الموظفين، ويتقاضى الإمام منهم في المتوسط ما بين 533 و 800 دولار (2,000 – 3,000 ريال) شهريا . ويعتبر هذا الأجر منخفضا إذا ما قارناه بمتوسط أجر الموظف السعودي المتفرغ حسب نظام الخدمة المدنية. أما أئمة الشيعة فليس لهم أية مخصصات مالية من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وإنما يعتمدون على تبرعات الأهالي والتي تتفاوت إلى حد كبير تبعا لحجم المسجد. وكغيرهم من الكثير من السعوديين ، يميل أئمة المساجد إلى أن يكون لهم أعمالهم الخاصة المستقلة لسد النقص في رواتبهم. وتتولى لجنة تابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تحديد مؤهلات الأئمة السنة، في حين أن وزارة الداخلية هي المسئولة عن التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الأئمة الذين يروجون للتعصب، أو العنف، أو الكراهية. وتقوم سياسة الحكومة على توجيه الأئمة الذين تصدر عنهم فتاوى أو يدلون بتصريحات تدعو إلى التعصب الديني، أو العنف، أو الكراهية، وخصوصا لغير السنة.

تقوم سياسة الحكومة المعلنة على السماح بالعبادة الخاصة للجميع ، بمن فيهم غير المسلمين الذين

يتجمعون في المنازل من أجل ممارسة شعائرهم الدينية، والتصدي لانتهاكات هذه السياسة من جانب المسؤولين الحكوميين. ومع ذلك، فان رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) لا يحترمون هذه السياسة أحيانا. وبوسع الأفراد الذين لا يمكنون من ممارسة شعائرهم الدينية بخصوصية تامة رفع تظلمهم من انتهاك هذا الحق إلى وزارة الداخلية ، أو لهيئة حقوق الإنسان ، أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (وهي من الهيئات غير الحكومية شبه المستقلة (هيئة غير حكومية) ،أو وزارة الخارجية، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. وقد ذكرت هيئة حقوق الإنسان بأنها تلقت شكاوى ضد رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) واتخذت إجراءاتها بشأن تلك الشكاوى. وفيما عدا ذلك لا تتوفر أية معلومات عن عدد الشكاوى المقدمة أو تجاوب الحكومة مع هذه الشكاوى ، خلال الفترة التي يغطيها التقرير .

كذلك فإن السياسة المعلنة للحكومة تسمح بالمواد الدينية المقتناة للاستخدام الشخصي الخاص ودخولها للبلاد ، ولا يملك مسئولي الجمارك ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) صلاحية مصادرة تلك المواد الدينية الشخصية الخاصة، بيد أن رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) لا يتقيدون بهذه السياسة على الدوام ، كما علق في المطارات لوحات إرشادية تدعو الوافدين إلى ضرورة الإعلان عن جميع الحاجيات الدينية المتنوعة إلى مسئولي الجمارك، رغم أن من سياسة الحكومة أيضا إبلاغ العمال الأجانب في بعثاتها في الخارج بان لديهم الحق في العبادة الخاصة وامتلاك مواد دينية شخصية ، وتعريفهم بأسماء المكاتب المختصة التي يمكنهم رفع مظالمهم إليها. ومع ذلك، لم يتوفر أي دليل، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، على أن الحكومة تنفذ هذه السياسة، سواء شفويا أو كتابة ، كما لا يوجد أية تقارير عن أي مظالم رفعها هؤلاء العمال بهذا الشأن.

لقد أنشئت هيئة حقوق الإنسان للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في البلاد. أما مجلس إدارة الهيئة الذي تم تشكيله خلال شهر كانون الأول / ديسمبر 2006 والذي يضم في عضويته 24 عضوا، فليس للمرأة أي تمثيل فيه. وينتظم في عضوية مجلس هيئة حقوق الإنسان حتى تاريخ إعداد هذا التقرير عضوان أحدهما شيعي والآخر من الشيعة السليمانية الإسماعيلية. وقد ذكرت هيئة حقوق الإنسان بأنها تلقت ما يربو على 8.000 شكوى متعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها شكاوى ذات صلة بمخالفات ارتكبها رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين). وقد ندبت هيئة حقوق الإنسان أيضا لمهمة الارتقاء بمستوى الوعي بحقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك الدعوة لتعزيز التسامح الديني. وتعمل هيئة حقوق الإنسان ، في سياق جهودها في هذا الاتجاه مع وزارة التربية والتعليم وتوفر المواد والتدريب لأفراد الشرطة ، وقوات الأمن ، ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) على حماية حقوق الإنسان. وذكرت التقارير بأن لجنة حقوق الإنسان وجهت رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أيار / مايو 2007 بعدم التدخل في الأنشطة الدينية الخاصة لغير السعوديين. كما أصدر الملك أيضا مرسوما طالب الوزارات بموجبه بالرد على الشكاوى المرفوعة من قبل هيئة حقوق الإنسان خلال ثلاثة أسابيع.

تعتبر وزارة التربية والتعليم الجهة الرسمية المسئولة عن التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي العام ، في حين تتولى وزارة التعليم العالي المسؤولية عن التعليم العالي العام. وتراقب كلتا الوزارتين كذلك التعليم الخاص. وقد شكلت الحكومة خلال عام 2006 اللجنة العليا للتعليم للإشراف على عملية الإصلاح الجارية في المرحلتين الابتدائية والثانوية من النظام التعليمي. وتتبع هذه اللجنة للملك ويرأسها ولي العهد. وتضم في عضويتها وزراء العدل والشؤون الإسلامية، والتربية والتعليم، والتعليم العالي ، والعمل؛ وعضوان من مجلس الشورى ؛ والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي ؛ وممثل عن هيئة كبار العلماء. وتتمثل مهمة اللجنة في الإشراف على الجهود المبذولة لتحسين الكتب الدراسية (وإزالة ما فيها من عبارات تدعو للتعصب الديني)، والمناهج التعليمية (بما في ذلك الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان) وتدريب المعلمين 0

تضم الأعياد الرسمية للمملكة بالإضافة إلى اليوم الوطني، الذي يعد عيدا علمانيا، والذي تحتفل به البلاد في 23 أيلول / سبتمبر من كل عام، عيدي الفطر والأضحى.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

تقتصر الممارسة العلنية للدين عموما على تلك التي تتفق وتعاليم المصلح الديني السني محمد بن عبد الوهاب، احد علماء القرن الثامن عشر. وتعتبر الممارسات التي تتعارض مع هذا التفسير ، مثل الاحتفال بالمولد النبوي (مولد النبي محمد) وزيارة أضرحة أعلام المسلمين من المحظورات، وبينما نجد قدرا من التساهل في تطبيق هذا الحظر في بعض الأماكن نجد تشددا واضحا في تطبيقه في أماكن أخرى. وبالمثل ، فان الحكومة تحظر على الجمهور نشر تعاليم الدين الإسلامي التي تختلف عن التفسير المقبول رسميا للإسلام.

وبغض النظر عن التقاليد الدينية الشخصية، يتلقى طلاب المدارس الحكومية من كافة المستويات التعليم الديني الإلزامي الموافق لتفسير الحكومة للإسلام السني. ويذكر أن الطلاب غير المسلمين في المدارس الخاصة غير مطالبون بدراسة الإسلام. كذلك فإن الحكومة لا ترخص لغير المسلمين والمسلمين الذين يتبنون تفسيرا للإسلام يختلف عن تفسيرها بإنشاء المدارس الدينية الخاصة.

تمارس الحكومة في التعليم العالي تمييزا ضد الشيعة في عملية اختيار الطلاب ، والأساتذة والإداريين في الجامعات الحكومية؛ فعلى سبيل المثال ، تشير التقديرات إلى أن الأساتذة الشيعة يشكلون 2 ٪ من أساتذة إحدى الجامعات الكبرى في الإحساء ، وهي منطقة يشكل الشيعة نحو 50% من عدد سكانها على الأقل. كذلك تشير التقديرات إلى أن هناك خمسة مدراء من الشيعة في بضع مئات من مدارس البنين كما لا يوجد أية مديرة مدرسة شيعية في عدة مئات من مدارس البنات. ورغم أن تمثيل مدراء المدارس من الشيعة في القطيف كان ناقصا كذلك، فقد بدأت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في تعيين مديرات مدارس من الشيعة في مدارس البنات. وتجدر الإشارة إلى أن المدرسين من الشيعة لا يسمح لهم بتدريس بعض المساقات في المدارس ، كالتاريخ أو الدين ، حتى في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها.

وبالإضافة إلى التمييز في التعليم ، تواجه الأقلية الشيعية تمييزا سياسيا أقرته الحكومة ضمنا ، فعلى الرغم من أن الشيعة يشكلون ما بين 10 و 15 في المائة من العدد الإجمالي للمواطنين ونحو النصف تقريبا من المواطنين في المنطقة الشرقية ، إلا أن تمثيلهم في المناصب الحكومية الرفيعة لا يزال قاصرا، إذ لا يوجد محافظ شيعي أو أمين مدينة أو مدير فرع لوزارة من الشيعة في المنطقة الشرقية، ولم تعين الحكومة سوى ثلاثة أعضاء فقط من الشيعة من أصل 59 عضوا كان قد تم تعيينهم في المجلس البلدي. ومع ذلك ، فان الشيعة ممثلون تمثيلا جيدا بين الأعضاء المنتخبين في المجالس البلدية، حيث عين رئيس المجلس البلدي في القطيف، وهو شيعي، بالانتخاب. أما على الصعيد الوطني، فلم يكن هناك سوى 4 أعضاء من الشيعة في مجلس الشورى الذي يضم 150 عضوا.

تشير الدلائل المروية أيضا إلى أن الشيعة يواجهون تمييزا واضحا في الحصول على وظائف في أجزاء أخرى في القطاعين العام والخاص. وفي حين أن بعض الشيعة احتلوا مناصب رفيعة المستوى في الشركات المملوكة للحكومة والمصالح الحكومية ، فان العديد من الشيعة يعتقد بأن الإعلان عن انتمائهم للطائفة الشيعية من شأنه أن يؤثر سلبا على تقدمهم الوظيفي. وفي الوقت الذي لم تكن هناك سياسة رسمية بشأن تعيين وترقية الشيعة ، فان الأدلة المروية تشير إلى أن مواطنين من الشيعة المؤهلين جيدا قد تم تجاوزهم لصالح مواطنين من السنة أقل تأهيلا وكفاءة منهم في التعيين لدى بعض الشركات ، بما فيها الشركات العاملة في قطاع الصناعات النفطية والبتروكيمياوية. أما في القطاع العام ، فيعتبر تمثيل الشيعة ناقصا إلى حد كبير لا سيما في المناصب ذات الصلة بالأمن القومي.

عانى كثير من الشيعة من تمييز ديني بصورة منتظمة؛ حيث لا تمول الحكومة، مثلا، بناء أو صيانة مساجد الشيعة. ويطالب الشيعة الذين يرغبون في بناء مساجد جديدة بالحصول على إذن من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، والبلدية ، والإمارة ، والتي تعتبر من الناحية العملية من الدوائر التابعة لوزارة الداخلية ؛ بينما لا يشترط الحصول على موافقة الدائرة الأخيرة في بناء مساجد السنة. ورغم أن الحكومة كانت قد وافقت، بعد فترات طويلة من التأخير في بعض الأحيان، على بناء مساجد شيعية جديدة في القطيف وبعض نواحي الإحساء ، فإنها لم توافق على بناء مساجد للشيعة في الدمام ، التي يقطنها عدد كبير من الشيعة.

علاوة على ذلك ، فإن الحكومة لا تعترف رسميا بالعديد من الحوزات (مراكز التعليم الديني الشيعي) الواقعة في المنطقة الشرقية ، ولا تقدم لها أي دعم مالي ، كما أنها لا تعترف بشهادات التحصيل العلمي لخريجيها ، أو توفر لهم الوظائف، بينما توفر كل ذلك لمراكز التدريب الديني السنية. أما التدريب الديني لجميع الطوائف الدينية الأخرى فيعد من المحظورات.

رفضت الحكومة الموافقة على بناء أو تسجيل الحسينيات، التي هي بمثابة مراكز مجتمع للطائفة الشيعية، الأمر الذي اضطر الشيعة إلى تخصيص مساحات في منازلهم الخاصة لبناء الحسينيات، والتي لا تحظى بدورها بالاعتراف القانوني. ولا تلبي هذه الحسينيات أحيانا متطلبات قوانين السلامة ، ولافتقارها للاعتراف القانوني فإن تمويلها واستمراريتها على المدى الطويل يغدوان أكثر صعوبة.

وبينما سمحت السلطات لشيعة مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية بقدر اكبر من الحرية في ممارساتهم الدينية ، إلا إنها واصلت تقييدها للممارسات الدينية الشيعية في مناطق أخرى يقطنها أعداد كبيرة من السكان الشيعة ، كالإحساء والدمام. كذلك فرضت الحكومة قيودا على الاحتفالات العامة بيوم عاشوراء (ذكرى استشهاد الحسين بن علي ، حفيد النبي محمد) في الإحساء ، والدمام ، وغيرها من المناطق التي يعيش فيها خليط من الشيعة والسنة ، كما أنها تحظر المسيرات العامة ، واستخدام مكبرات الصوت لبث المحاضرات والخطب من الحسينيات ، وفي بعض الحالات ، التجمعات داخل الحسينيات. وإضافة إلى ذلك ، فقد واصلت الحكومة استبعاد الشيعة من المناظرات الدينية في وسائل الإعلام الحكومية الواسعة الانتشار والبرامج الإذاعية ، بل هناك قيود متفرقة أخرى تطبقها الحكومة، فيما يبدو، كحظر استيراد وبيع كتب الشيعة والمنتجات السمعية والبصرية الخاصة بهم.

ولما كان التفسير الذي تعتمده الحكومة للإسلام يذهب إلى اعتبار تبجيل البشر ، بمن فيهم النبي محمد ، ضرب من الشـــرك ، فإن الاحتفـــال بالمولـد النبوي محظور بصورة علنية وأحيانا بصورة خاصة . فعلى سبيل المثال ، القي القبض في نيسان / ابريل 16 ، 2007 ، على اثنين من الشيعة في الإحساء اثر تخطيطهم لإقامة احتفال خاص كبير بمناسبة المولد النبوي، رغم أن الكثير من السنة والشيعة والصوفيين يحتفلون بالمولد النبوي علنا دون تدخل الحكومة.

لا تسمح الحكومة بصورة رسمية لرجال الدين من غير المسلمين بدخول البلاد للقيام بطقوسهم الدينية ، بالرغم من أن البعض قد قاموا بذلك تحت رعاية جهات أخرى ، وسمحت لهم الحكومة بوجه عام بأداء واجباتهم الدينية في السر. هذه القيود جعلت من الصعب على معظم الذين لا يدينون بالإسلام البقاء على اتصال مع رجال الدين ، وخاصة المسيحيين من طائفة الروم الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس الذين يحتاجون إلى كاهن بصورة منتظمة لتلقي الأسرار المقدسة التي تقتضيها معتقداتهم، ومع ذلك واصل العديد من غير المسلمين تجمعهم من أجل أداء طقوسهم الدينية الخاصة .

تشترط الحكومة على غير المواطنين حمل تصاريح الإقامة، أو بطاقات الهوية الخاصة والتي تحدد ديانة حاملها بـ "مسلم" أو "غير مسلم" . وهناك تقارير غير مؤكدة بان بعض رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) ضغطوا على كفلاء وأرباب عمل كي لا يجددوا تصاريح الإقامة لعاملين لديهم من غير المسلمين ممن تبين أو اشتبه في ترؤسهم أو رعايتهم أو

مشاركتهم في أداء شعائر دينية غير إسلامية خاصة. وبالمثل، هناك تقارير أخرى تفيد بأن رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) قد مارسوا ضغوط على كفلاء وأرباب عمل للتوصل إلى اتفاقات شفوية مع عمالهم من غير المسلمين بعدم المشاركة في أداء شعائر دينية غير إسلامية خاصة.

انتهاكات حرية الدين

واصلت الحكومة ارتكاب انتهاكات للحرية الدينية؛ ومع ذلك، فإن العديد من التجاوزات التي أشارت إليها التقارير يصعب إثباتها، هذا أن لم يكن إثباتها مستحيلا. وقد ساهم الخوف ، وما ينتج عنه من السرية التي تحيط بأي نشاط ديني غير سني في العزوف عن الإدلاء بأية معلومات يمكن أن تضر بالأشخاص وتضعهم تحت طائلة التحقيق من قبل الحكومة. علاوة على ذلك ، فإن المعلومات حول ممارسات الحكومة يعتريها النقص بوجه عام بالنظر إلى ما عرف عن الإجراءات القضائية من انغلاق وبعد عن عامة الجمهور ، رغم أن أحكام قانون الإجراءات الجنائية لعام 2002 تقضي بأن تكون إجراءات المحاكم علنية.

بينما تحظر الحكومة الأنشطة الدينية العلنية لغير المسلمين، فإن السياسة الحكومية المعلنة أقرت بان الناس أحرار في ممارسة عقيدتهم في خصوصية بمنازلهم؛ ومع ذلك ، فإن التعارض في تطبيق هذه السياسة تسبب في ممارسة العديد من غير السنة لعبادتهم على وجل خوفا من المضايقات والترويع ، أو الاحتجاز على أيدي الشرطة أو رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين).

بالرغم من أن لرجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) صلاحية التصدي للأفراد الذين ينتهكون المعايير الاجتماعية في اللباس والسلوك ، إلا أن الحكومة تشترط عليهم التقيّد بالإجراءات المعمول بها وإتباع اللين فيما يأمرون به، وقد اخفق رجال الهيئة في أحيان كثيرة في الانصياع لهذه المتطلبات، وليس هناك أي دليل على أن الحكومة اتخذت أي إجراء ضد رجال الهيئة الذين ينتهكون هذه الأنظمة، إلا في حالات قليلة ، أسفر جميعها إلا واحدة عن وفاة مواطنين.

فعلى سبيل المثال، اعتقل عدد من الأشخاص بسبب ممارستهم لشعائر دينية غير إسلامية بصورة غير علنية ، غير عباده المسلمين، وتعرض آخرون للاعتداء أثناء احتجازهم لدى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين)؛ ويرجح أن يكون البعض قد أهينوا وأسيئت معاملتهم قبل القبض عليهم وبعد الإفراج عنهم. وهناك حالات أخرى لم يمتثل فيها رجال الهيئة لشرط مرافقة الشرطة لهم أثناء التحقيقات والاعتقالات. ووقعت عدة حوادث داهم فيها رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) منازل خاصة ، وصادروا مواد دينية شخصية ، ولم يردوها إلى أصحابها ، رغم أن هذه الأشياء لا يفترض أن تعد من المحظورات قانونا. ويعتبر

الخوف من المراقبة والاستهداف لقادة ومنظمي الجماعات الدينية غير السنية ، والخوف من الاعتقال التعسفي لأسباب دينية ، والخوف من سوء المعاملة أثناء الحجز لدى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الرادع الخفي لبعض غير السنيين من التجمع في إعداد كبيرة لأداء شعائرهم الدينية الخاصة.

هناك أيضا تقارير عديدة عن مواطنين وأجانب تعرضوا للمضايقة من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) ، أو ألقي القبض عليهم على نحو غير سليم ، أو أسيئت معاملتهم ، أو احتجزوا لفترات أطول من 24 ساعة، وقد حظيت منطقة وسط نجد ، التي تضم العاصمة ، الرياض بنصيب الأسد من تلك التقارير.

تكرر تعرض النساء ، لا سيما النساء الأجنبيات ، لمضايقات من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) لعدم تقيدهن التام بمعايير اللباس الصارمة ، وبخاصة عدم ارتدائهن لغطاء الرأس. وقد قام المطوعون في معرض تطبيقهم الصارم لمعايير السلوك الاجتماعي بإغلاق المؤسسات التجارية لأداء الصلوات الخمس المكتوبة في جماعة واعتقال أي رجل يضبط في خلوة مع أية امرأة يتبين بأنها ليست من محارمه . وذكرت الصحف في الماضي أن رجال الهيئة (المطوعون) حذروا أصحاب المحلات بعدم بيع الهدايا ومواد الزينة التي تستخدم عادة في احتفالات رأس السنة أو عيد ميلاد السيد المسيح. وقد شمل التحذير أيضا تذكير أرباب العمل بعدم السماح لموظفيهم بالاحتفال بأي من هذين العيدين علنا. وتشير التقارير التي وردت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أن رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصدر تعليماتها إلى رجال الهيئة بمصادرة أية مواد مرتبطة بعيد الحب ، دون أن تستهدف تلك التعليمات غير المسلمين الذين يحتفلون بهذه المناسبة في جو من الخصوصية.

بالرغم من النقاش العلني المتزايد حول التقاليد الدينية المحافظة وتطبيقها خلال الفترة التي يغطيها التقرير ، بما في ذلك النقاش المنشور في الصحف ، فقد ظلت مناقشة العديد من القضايا الدينية الحساسة ، بما فيها الخلافات الطائفية ، محدودة ، كما بقي انتقاد الإسلام من المحظورات. أما الكتاب وغيرهم من الأفراد الذين انتقدوا علنا التفسير الرسمي للإسلام ، بمن فيهم أولئك الذين يميلون إلى تبني تفسير أكثر اعتدالا من تفسير الحكومة ، فإنهم يخاطرون بتعريض أنفسهم للمضايقات ، والترويع ، والاحتجاز ، على أيدي رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) والترحيل، إذا كان ذلك الفرد أجنبيا. كذلك فقد منع العديد من الصحفيين الذين انتقدوا في كتاباتهم القيادة الدينية أو الذين شككوا في العقيدة اللاهوتية من الكتابة أو السفر إلى الخارج.

أفيد خلال الفترة التي يغطيها التقرير أن بعض الشيعة عانوا من التمييز في نظام التعليم الابتدائي والثانوي، حيث ذكر بعض معلمي الدين لطلابهم بأن ممارسات الشيعة غير إسلامية وان على الطلاب الشيعة إتباع التقاليد السنية لكي يكونوا مسلمين بحق. بل وصل الأمر ببعض المعلمين حد الزعم لطلابهم بان الشيعة ليسوا مسلمين، وإنما هم كفار أو رافضة (روافض).

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير إجراء بعض التنقيح على بعض الكتب المقررة والتي تحتوي على معلومات دينية مخالفة بغية إزالة المحتوى الذي يسفه الجماعات الدينية الأخرى غير المسلمة. بيد أن العديد من الكتب احتفظ بمحتواه من العبارات التي تنضح بالتعصب الديني ضد المعتقدات الدينية اليهودية والمسيحية ، والشيعية ومناصبة العداء للتقاليد الدينية الأخرى ، لا سيما المسيحية واليهودية. وأفيد أيضا في تقارير من الإحساء والقطيف عن أسئلة امتحانات مخالفة كما أفيد عن أن بعض المدرسين واصلوا استخدام عبارات ضد الشيعة في خطبهم، كنعت الطلاب الشيعة بالكفار أو المشركين.

حجبت الحكومة الوصول إلى بعض مواقع الانترنت التي تحتوي على مواد دينية تعتبرها الحكومة مسيئة أو حساسة، كما واصلت حجب الموقع الشيعي **rasid.com**.

إن مساجد الشيعة في الأحياء المختلطة مطالبة بالآذان للصلاة على طريقة السنة، وهو آذان يختلف عن آذان الشيعة . ورغم أن المذهب الشيعي يسمح لأتباعه بالجمع بين صلاتين من الصلوات السنية اليومية الخمس، إلا أن تجار الشيعة كثيرا ما كانوا يضطرون إلى إغلاق متاجرهم أثناء أداء الصلوات الخمس، وفقا للممارسات السنية.

اعتقلت الحكومة كذلك احد رجال الدين الشيعة في الإحساء واحتجزته لمدة أسبوع في كانون الثاني / يناير **2007** على خلفية تشغيله حسينية دون ترخيص.

هناك تقارير تشير إلى أن الحكومة تمارس التميز ضد الشيعة السليمانية الإسماعيلية حيث منعتهم من أن يكون لهم كتبهم الدينية الخاصة، كما تسمح لكبار رجال الدين بتكفيرهم وحرمتهم من التعيين في الوظائف الحكومية، وقصرت تعيينهم على الوظائف الدنيا ، وعملت على نقلهم من المنطقة الجنوبية الغربية إلى أجزاء أخرى من البلاد أو تشجيعهم على الهجرة.

تواصلت الوقائع، إبان فترة التقرير، والتي استخدم فيها أئمة من السنة ممن تدفع لهم الحكومة معاشات، عبارات معادية لليهود والنصارى والشيعة في خطبهم. ورغم انخفاض تواتر مثل هذه العبارات بعد أن بدأت الحكومة في تشجيع الاعتدال اثر الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال عام **2003** ، لا تزال هناك حالات يدعو فيها أئمة المساجد بهلاك اليهود والمسيحيين ، بمن فيهم إمام المسجد الحرام في مكة المكرمة و المسجد النبوي في المدينة المنورة. وقد اشتكت لجنة حقوق الإنسان إلى الحكومة من مثل هذه الخطب ، ويقال أن بعض أئمة المساجد المخالفين اتخذ بحقهم إجراءات تأديبية، كما وردت تقارير غير مؤكدة عن قيام وزارة الشؤون الإسلامية بفصل بعض الأئمة ولكنها سمحت لأئمة آخرين بالاستمرار في تبني أفكار التعصب.

أصدر عضو هيئة كبار العلماء الشيخ صالح الفوزان في **23** يونيو **2007**، فتوى اعتبر فيها الليبراليين غير مسلمين، ومن شأن مثل هذه الفتوى أن تشكل أرضية لارتكاب أعمال عنف ضد

الليبراليين. ، ولم يتراجع الشيخ الفوزان عن فتواه هذه بيد انه أوضح في تصريح له بتاريخ 26 حزيران / يونيو 2007 بأن فتواه لا تحرض على العنف.

وفي 1 حزيران / يونيو 2007 ، توفي أحمد البلوي وهو حارس دورية متقاعد بحرس الحدود في الخمسين من عمره في مركز تابع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمدينة تبوك الواقعة شمال المملكة اثر نوبة قلبية مزعومة. وقد طالبت عائلة البلوي بتشريح الجثة لمعرفة سبب وفاته. وكان رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) قد اعتقلوا البلوي واحضروه إلى مركز الهيئة بعد أن ضبطوه مع امرأة سعودية من غير محارمه في سيارته. وذكرت أسرة البلوي وعائلة المرأة التي كانت برفقته في السيارة بأنه كان يعمل سائقا للمرأة وأسرتها. وبنهاية الفترة التي يغطيها التقرير ، كان ثلاثة من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) وأحد أفراد الشرطة بصدد الإحالة إلى المحاكمة في آب / أغسطس 2007 لتورطهم المزعوم في وفاة البلوي.

سقط سليمان الحريصي (28 عاما) في 23 أيار / مايو ، 2007 فاقدا للوعي في مكتب لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يفق ابداً. ووفقا لإفادة أبيه وأخيه اللذين كانا قد اعتقلا معه بشبهة تصنيع الخمر، داهم ثمانية عشر من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) على الأقل منزلهم في الرياض، وزعما أن بعض رجال الهيئة انهالوا بالضرب على الحريصي في منزله ثم في مكتب الهيئة. وبنهاية فترة التقرير، ذكر المسئولون إن احد رجال الهيئة سيقدم للمحاكمة بتهمة الاعتداء على الحريصي ، بيد انه لم يحدد موعد لمحاكمته.

تلقت القنصلية الأمريكية العامة في جدة خلال شهر أيار / مايو 2007 تقريرا بأن مواطن سعودي اعتقل، ثم أفرج عنه، ثم اعتقل مجددا لتحوله من الإسلام إلى المسيحية. وادعى أيضا أن قوات الأمن قامت بتعذيبه، وكان من المقرر إحالته إلى المحاكمة حسبما ورد إلى القنصلية العامة من معلومات بيد انه لم تتوفر أية معلومات إضافية في نهاية فترة التقرير.

أصيبت خادمة آسيوية إصابات بليغة بعد أن قفزت من شقتها بالدور الرابع بجدة بها اثر مداهمة رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) للشقة في أيار / مايو 2007.

ذكرت تقارير تناقلتها وسائل الإعلام في آذار / مارس 2007 أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدخلت في معرض الكتاب الذي عقد خلال ذلك الشهر في مدينة الرياض ؛ غير أن وزارة الثقافة والإعلام نفت هذه التقارير.

في فبراير 2007 ذكرت الصحف أن هيئة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أفادت بأن منسوبيها لديهم تعليمات بمصادرة أي هدايا تتعلق بالعيد الوثني المسمى بعيد الحب ومعاقبة كل من يروجها بالمملكة. وأفاد المطوعون بأنهم لن يعترضوا غير المسلمين الذين يحتفلون بهذا العيد في بيوتهم، وحذروا المسلمين من المشاركة في مثل هذه الاحتفالات.

في 29 ديسمبر 2006 أغار المطوعون على تجمع لأتباع الديانة الأحمدية في مكان خاص . وقد ورد أن المطوعون القوا القبض على 49 منهم ، بينهم ما لا يقل عن 19 امرأة وطفل (بما في ذلك رضيع سنه 6 شهور) و 14 شابا ، وكانوا 25 هنديا 23 باكستانيا وسوري واحد . وقد تم القبض على تسع عمال أجانب آخرين من أتباع الديانة الأحمدية في أوائل يناير 2007 و تم ترحيلهم جميعاً إلى بلادهم . وادعت الحكومة أن المجموعة تتكون من 150 شخص وأعربت ضمنا عن قلقها من حجم التجمع. وفي فبراير 2007 ألقي القبض على اثنين آخرين منهم في الرياض ورحّلا إلى بلادهما. ولم تقدم الحكومة تفسيرا للقبض عليهم أو لتسفيرهم. ولم يكن هناك ما يدل على أن هؤلاء العمال الأجانب الأحمديون قد قاموا بمخالفة أي قانون وقد عاش بعضهم في المملكة لأكثر من 25 عاما .

وفي 30 أكتوبر 2006 أوردت جريدة الحياة أن المطوعون قاموا بمطاردة سيارة تقل فتاة وصديقها وقد أدت المطاردة إلى وقوع حادث مروري راحت ضحيته الفتاه . وطالبت الجريدة الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ إبراهيم آل الشيخ بمحاسبة الأشخاص المسئولين عن ذلك . إلا أنه لم ترد بعد الحادثة أي أخبار في أي من الجرائد الرسمية تدل على وجود أي تحقيقات أو أي إجراءات رسمية .

في 15 أكتوبر 2006 أغار المطوعون على قاعة في تبوك كان يخطب فيها قس فيلبيني. وقد صادر المطوعون عدد من الأناجيل واعتقلوا القس وأحالوه إلى "السلطات المختصة" لاستكمال التحقيق. وقد أفرج عنه بعد أسبوع.

في أكتوبر 2006 اعتقلت الشرطة فيلبيني مسيحي في جدة واتهمته زورا بحيازة المخدرات . إلا أن التهمة أسقطت عنه لاحقا ثم أتهم رسميا بالتبشير. وقد سجن لثمانية أشهر وعوقب بستين جلدة ورحل إلى بلاده في مايو 2007 .

في عام 2006 وردت أيضا تقارير عن شن حملات عدة على اجتماعات دينية يقيمها مسيحيون فلبينيون للصلاة في الرياض وصودرت مواد دينية مثل الأناجيل والرموز المسيحية الأخرى ، ولكن كالعادة لم يسجن أي من غير المسلمين .

وطبقا لما أوردته منظمة حقوق الإنسان " هيومان رايتس ووتش " ، فإنه خلال شهري أغسطس و سبتمبر 2006 قام هادي المطيف ، الشيعي الإسماعيلي السليماني ، بالإضراب عن الطعام احتجاجا على استمرار سجنه بتهمة " إهانة النبي محمد " (صلى الله عليه وسلم . المترجم) . في محاكمته الأولى حكم عليه بالإعدام وخفف بعد ذلك إلى السجن مدى الحياة قضى إلى الآن فيه 12 عاما على

الأقل، وقد أوردت منظمات غير حكومية أنه قد حاول الانتحار أكثر من مرة، ونتيجة لذلك أودعته السلطات حبسا انفراديا منذ يناير 2007. وحتى وقت إعداد هذا التقرير ظل المطيف في السجن لأن الحكم صدر عليه حدا (عقوبة نص عليها القرآن) وليس تعزيرا (عقوبة لم ينص عليها القرآن) . وقد نظر مجلس القضاء الأعلى في هذه القضية ، فإذا تغيرت العقوبة إلى التعزير فإن الملك يمكن أن يعفو عنه .

في سبتمبر 2006 وردت أنباء عن تظاهر 300 من الشيعة الإسماعيلية السليمانية في نجران احتجاجا على القمع الممارس عليهم وطالبوا بالإفراج عن المعتقلين منهم منذ سنة 2000 و باعتذار القاضي ورجل الدين الذي وصمهم بالكفر . وطالبوا بتوقف محاولات السلطات المحلية توطين قبليين يمنيين تم منحهم الجنسية في أراضي يمتلكها الإسماعيليون.

في 9 يونيو 2006 ألقت الشرطة القبض على قادة كنائس في تجمع مسيحي خاص أقيم للصلاة في جدة، ومن بينهم إثيوبيان و إريتريان. وقد تم ترحيلهم في يوليو 2006 .

في مارس 2006 ادعى علاء أمين الصادح أن قاضيا سنيا رفض شهادته بسبب كونه شيعيا. وبناء على توصية الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقدم الصادح بشكوى لوزارة العدل والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان . وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أو عن وزارة العدل أي معلومات إضافية عن هذه القضية .

في إبريل 2006 قبضت السلطات على قس هندي من طائفة الكاثوليك الرومان وقد أفرج عنه وغادر البلاد.

وأيضا في إبريل 2006 ألقى المطوعون القبض على طالبة شيعية بالرياض بتهمة الدعوة للمذهب الشيعي بين الطالبات. وقد أفرج عنها بعد عدة أيام .

في إبريل 2005 تم القبض على 20 باكستانيا مسيحيا و الإفراج عنهم بعد ذلك. وفي نفس الشهر أيضا تم القبض على خمسة من الأفارقة الشرقيين المسيحيين و أفرج عنهم بعد شهر.
في مارس 2005 دمر المطوعون مقام هندوسي بالرياض ورحلوا ثلاثة كانوا يتعبدون فيه.

في مارس 2005 ألقى المطوعون القبض على سامكوتي فارجيس وهو هندي مسيحي وأفرج عنه في يوليو 2005 وتم ترحيله . وتم القبض أيضا على ثمانية آخرين تم ترحيل ستة منهم إلا أنه لم ترد أي تفاصيل أو معلومات عن الشخصين الذين بقيا.

في فبراير 2005 أغار المطوعون على قداس للصلاة أقامه فلبينيون مسيحيون في الرياض وقد أفرج عن الذين قبض عليهم بعد ساعات من الغارة ولا توجد معلومات عن حالة هؤلاء الأشخاص .

في سبتمبر 2004 اعتقل سبعة من قادة المسيحيين الفلبينيين وقد أفرج عنهم جميعا بعد شهر وتم ترحيل ستة منهم إلى خارج البلاد في يوليو 2005 . ولا توجد معلومات عن حالة الشخص الذي بقي قيد الاعتقال.

في عام 2003 رفعت امرأة دعوى قضائية ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بسبب أن المطوعون تسببوا برعونة في اصطدام سيارتها بعامود إنارة وتركوها وابنتها في المقعد الخلفي في مكان الحادث . ومن المقرر نظر القضية في محكمة الاستئناف الثالثة في سبتمبر 2007 .

بقي ما لا يقل عن 17 شخصا من الشيعة الإسماعيلية السليمانية المقبوض عليهم في أعمال الشغب في نجران سنة 2000 قيد الاعتقال . و أكدت السلطات أن هؤلاء الأشخاص قد اعتقلوا بتهمة إحداث الفوضى وتهديد أمن حاكم نجران وليس لأسباب دينية .

التغيير القسري للدين

لم ترد أي تقارير عن وجود حالات تغيير قسري للدين بما في ذلك حالة المواطنين الأمريكيين الصغار الذين اختطفوا أو تم نقلهم بصورة غير قانونية خارج الولايات المتحدة، أو رفض السماح لهؤلاء المواطنين الأمريكيين بالعودة إلى أمريكا . وينص القانون على أن أبناء المواطن الذكر يعتبرون مسلمين بصرف النظر عن المحيط الديني أو البلاد التي تربوا فيها . و في الوقت الذي تطبق الحكومة فيه هذا القانون بطريقة تميز فيها ضد الأمهات غير المسلمات وغير حاملات الجنسية وتحرم أطفالهن الحق في اختيار دينهم، فإنه، وعلى أرض الواقع، هناك أطفال لزيجات مختلطة تربوا في أديان أخرى. وقد وردت تقارير عن غير المسلمين الذين تعرضوا لضغوط كبيرة من زملائهم في العمل لاعتناق الإسلام .

معاداة السامية

كثيرا ما وردت تعليقات معاداة للسامية في معرض الحديث المعارض لليهود أو للصهيونية. وطبقا لرابطة منع القذف وتشويه السمعة فإنه كان هناك معاداة للسامية في وسائل الإعلام عن طريق الصور النمطية لليهود والرموز اليهودية ومقارنة أفعال حكومة إسرائيل بأفعال مثيلتها النازية .

وقد وردت تعليقات في افتتاحيات بعض وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية مثل ما ورد بتاريخ 13 يناير 2007 في جريدة اليوم حيث ظهر كاريكاتير مضاد للسامية صور اليهود بأنهم لصوص ودعاهم "بشعب الله المخادع" بدلا من تعبير "شعب الله المختار."

بالإضافة إلى ذلك فإن قناة "العربية" الفضائية التي أسسها نسيب الملك الراحل فهد قد وصفها بعض الإسلاميين المحافظين "بالقناة العبرية" لما رأوه منها من تحيز ضد المصالح الإسلامية.

وفي بعض الأوقات كانت هناك مداولات في الصحف حول اعتبار اليهود والنصارى أهل كتاب وبالتالي يحظوا بالاحترام الذي يقتضيه الإسلام لأهل الكتاب.

التحسن والتطور الإيجابي فيما يتعلق باحترام الحرية الدينية

في الفترة التي يغطيها التقرير أعربت الحكومة صراحة في مناسبات عدة عن سياساتها وجهودها وعروضها الجديدة بالسماح للناس بممارسة عقائدهم ودياناتهم بخصوصية داخل منازلهم وتحسين مناخ التسامح نحو مجموعات دينية أخرى وفي إطار الدين الإسلامي، وقد نتج عن ذلك بالفعل بعض التحسن في الحريات الدينية .

وفي الفترة التي يغطيها التقرير أيضا أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بإلزام مطوعي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بوضع بطاقة هوية رسمية بها صورة المطوع حتى يميز الجمهور بينهم وبين المتشددين المتحمسين.

في يونيو 2007 صوت مجلس الشورى لصالح تزويد أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المطوعين بأجهزة لاسلكي ليتمكنوا من طلب الشرطة في الحالات الطارئة لمنعهم من تجاوز حدود صلاحياتهم . كما صوت المجلس أيضا ضد توسيع نطاق أعمالهم وصوت لصالح توفير تدريب إضافي لهم.

وقد ورد في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد قامت في نهاية 2006 بتأسيس معهد للتدريب في جامعة أم القرى في مكة المكرمة يرسل إليه عدد محدود من المطوعين للدراسة، حيث تشمل المناهج تركيزا على تحسين سلوك المطوعين.
وبالإضافة إلى ذلك يمكن للمطوعين باختيارهم وعلى نفقتهم الخاصة متابعة دراستهم بما في ذلك التدريب على العمل بشكل أكثر فعالية مع الجمهور. وقد صرح مسئولون حكوميون أيضا بأن المطوعين تقدم لهم الاستشارات والتدريب ويتم مراقبتهم عن كثب و أفادوا بأن رئيس الهيئة أخبرهم بأنهم لم يعد مسموحا لهم بمصادرة أي متعلقات خاصة.

وقد قلت بشكل ملحوظ التقارير الواردة عن غارات المطوعين على التجمعات الدينية بمنطقة الحجاز غرب المملكة وكذلك في شرق المملكة. وزيادة على ذلك، وبعكس السنوات السابقة، لم يرد إلى علمنا حدوث تعرض المطوعين لمسلمين أو غير مسلمين يرتدون أو يحملون رموز دينية بتهمة الوثنية أو التشبه بالكفار وذلك أثناء فترة التقرير.

ونتيجة للقلق المتزايد حول المطوعين سمحت الحكومة بتغطية إعلامية غير مسبوقة لمحاكمة المطوعين الذين قيل أنهم تورطوا في مضايقات بل ووفيات للمواطنين وأعطيت حرية أكبر لانتقاد علني لممارسات المطوعين التي تنطوي على إيذاء أو إساءة ، وكذلك النقد الصريح للمؤسسة الدينية بما في ذلك النشر في الصحف حيث انتقد صحفيون كثيرون انتهاكات قام بها مطوعون ودعا بعضهم إلى مراجعة شاملة لدور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كافة أنحاء المملكة أو

حتى حلها، بينما كان مثل ذلك النقد في الماضي يؤدي إلى تحرش المطوعين بهم والتهديد بالقتل من قبل متطرفين دينيين، ولم ترد تقارير عن أحداث مماثلة في فترة التقرير.

طبقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش HRW ولتقارير إعلامية صادرة في 31 أكتوبر 2006 عفا الملك عن عشرة أشخاص إضافيين من أصل 57 شيعي إسماعيلي سليماني اعتقلوا على خلفية أحداث الشغب في نجران سنة 2000 ميلادية ، مما رفـع عـدد المطلق سراحهم إلى 40 شخص .

أعلنت الحكومة عن تنفيذ مشاريع بنية تحتية إضافية لدعم سياسة "التنمية المتوازنة" التي تنتهجها لتنمية المناطق التي تم تهميشها قديما مثل مناطق الشيعة في المنطقة الشرقية والإسماعيلية في محافظة نجران . وقد اشتملت المشاريع على إنشاء مراكز خدمية للمجتمعات وطرق وسدود وجامعة وكليات تقنية للرجال وللنساء .
عينت الحكومة خمسة قضاة شيعة للمحاكم الجعفرية بالمنطقة الشرقية مما زاد عدد القضاة الشيعة إلى سبعة قضاة ، وكذلك قاضي شيعي وآخر إسماعيلي في مجلس إدارة هيئة حقوق الإنسان .

وخلال فترة التقرير استمرت السلطات في إعطاء مزيد من الحرية للشيعة في المنطقة الشرقية ومدينة القطيف مع السماح لهم بممارسة شعائرهم وطقوسهم التي كانت ممنوعة ومحظورة من قبل. فعلى سبيل المثال كان الاحتفال بعاشوراء في القطيف في شهر يناير 2007م هو الأكبر والأكثر حضورا حتى الآن . وكذلك كان هناك احتفال أوسع لممارسة جلد الذات وهي الممارسة التي دأبت الحكومة على تشجيع المواطنين الشيعة على التخلص منها ، كما عرضت صور كبيرة للأئمة في واجهات المحلات ، وتجمع الشيعة بأعداد أكبر لسماع الخطباء منهم في الحسينيات وشراء الكتب والمتعلقات الدينية الأخرى والمشاركة في مسيرات لإحياء ذكرى مقتل الإمام الحسين.

وقد قلت التقارير حول قيام مسئولين حكوميين بمصادرة مواد دينية ولم ترد أي تقارير عن مصادرة الجمارك لأي متعلقات ذات طابع ديني من مسافرين مسلمين أو غير مسلمين. وأصبح الأفراد قادرون على اصطحاب أناجيل وصلبان وأي مواد دينية أخرى مثل اسطوانات الدي في دي في مطار جدة ، ومواد وأغراض دينية شيعية عبر مطار الظهران أو منفذ البحرين . كما أن الأخبار الواردة أفادت انخفاض في حالات الاعتقال طويل المدة و كذلك الترحيل لأسباب دينية لغير المسلمين.

وأفادت تقارير بأن هيئة حقوق الإنسان قد بذلت مزيدا من الجهد للتواصل مع المجتمعات الشيعية عن طريق مخاطبة الجماهير بالمنطقة الشرقية. كما أعلنت هيئة حقوق الإنسان في إبريل 2007 عن برنامج مشترك مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لوضع منهج وبرنامج تدريب لكافة فروع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حول التعامل مع الجمهور.

كما شجعت الحكومة أيضا الحوار المتعلق بالقضايا الدينية من خلال مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي تأسس في سنة 2003 " من أجل "تأمين وسيلة للتعبير الناضج والمسئول عن الرأي". وقد منح الحوار السعوديين العاديين فرصة نادرة لعرض ومشاركة آرائهم مع المسئولين

في لقاءات تلفزيونية . وقد ورد حدوث مناقشات بالغة الصراحة ضمن جلسات الحوار أثناء الفترة التي يغطيها التقرير وكان ضمنها اتهامات غير مسبوقة بالفساد وجهتها أقلية شيعية لمسئول سني في تجمع في المنطقة الشرقية عام 2007 .

في 4 نوفمبر 2006 صدر البيان الختامي للاجتماع التحضيري لمؤتمر الحوار الوطني السادس، ودعا البيان إلى " ترسيخ مبدأ الحوار في المدارس والدعوة إلى التسامح والاعتدال " . وفي وقت متأخر من ذلك الشهر عقد المنتدى السادس للحوار الوطني وكان عنوانه " التعليم : الواقع والطموحات" وقد أثمر المنتدى عن " خارطة طريق " للإصلاحات التعليمية بما في ذلك مراجعة الكتب والمناهج الدراسية وطرق التدريس وذلك للدعوة إلى التسامح. وقد عقد المنتدى في كافة المحافظات الثلاثة عشر وشارك فيه ما بين 800 إلى 1000 مشارك في كل محافظة عقد فيها، ممثلين لقطاع عريض من الفئات المختلفة. وقد أظهر الحوار وجود ثغرات في تدريس العلوم الطبيعية والتدريب المهني وأساليب وطرق التدريس .

وكنتيجة لهذا الحوار بدأت الحكومة في تنفيذ مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام في فبراير 2007 وبرنامج التدريب والبنية التحتية للتعليم المهني في إبريل 2007 . وفي 13 أبريل 2007 أقر مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام مشروعا تكلفته 2.4 بليون دولار أمريكي (9 بليون ريال سعودي) ومدته 6 سنوات لتطوير التعليم العام في المملكة. ويركز هذا المشروع على تحسين البيئة التعليمية، والنشاطات المدرسية خارج الكتب الدراسية، وتدريب المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية وهذا البرنامج مكمل لمبادرات حكومية أخرى لإصلاح النظام التعليمي. وبالرغم من الإعلان عن البرنامج في فبراير 2007 إلا أن الخبراء الأكاديميين كانوا لا يزالون يكرسون جهودهم لتطوير الخطة التنفيذية للبرنامج عند إصدار هذا التقرير، كما أن الخطط النهائية لا يتوقع لها أن تستكمل قبل أواخر 2007 .

في هذا العام الذي صدر فيه التقرير كرر مسئولون سعوديون رفيعو المستوى مرارا أن الحكومة تخطط لإصلاح التعليم ، وأن هذه الخطط تشمل مراجعة المناهج وتدريب المعلمين الجدد على طرق التدريس الحديثة وللتأكيد على تشجيع سياسة التسامح داخل النظام التعليمي وكذلك مراجعة الكتب الدراسية ، وذلك خلال عام أو عامين لإزالة إشارات التفرقة وانعدام التسامح بين المسلمين وغير المسلمين أو تلك التي تكرس الكراهية نحو المجتمعات الدينية الأخرى. وتدل الأخبار الواردة أن التغييرات التي حدثت في 2006 و 2007 على النظام التعليمي ركزت على تحديث طرق التدريس بحيث تشمل مشاركة تلاميذ الفصل والطرق الفعالة لحل المشكلات وورش عمل لمجموعات قليلة ولكنها لم تشمل مراجعة المواد الأساسية.

في 10 أكتوبر 2006 جاء في جريدة سعودي جازيت أن وزارة التربية والتعليم أعلنت أنها بصدد وضع منهج دراسي ديني جديد الهدف منه "نشر روح الاعتدال بين الطلبة والمعلمين وتشجيع التفكير والإبداع والتفسير الصحيح." وقد اتخذت الحكومة تدابير محدودة لإزالة ما اعتبرته إشارات لمعتقدات دينية لدى أديان أخرى تؤدي إلى التنافر والكراهية من بعض المناهج التعليمية . فمثلا ، وجد أن بعض الكتب الدراسية للمرحلة الابتدائية للعام الدراسي 2006 - 2007 هي أكثر اعتدالا

وتسامحا من سابقتها وبها إشارات سلبية أقل عن غير المسلمين . كما أعلنت الحكومة سياسة جديدة لتحريم استخدام أموال الحكومة أو قنوات الصرف الحكومية لنشر أو الدعاية لكتب تحتوي على إشارات غير متسامحة تجاه مجموعات دينية أخرى .

في 5 مارس 2007 أعلن ديوان الخدمة المدنية أنه سيتم فصل أي معلم يتبنى وجهات نظر متطرفة.

وفي إبريل 2007 أعلن الملك عبد الله أن الحكومة سوف تعطي حرية أكبر لتطوير المناهج الدراسية للمدارس الخاصة.

وقد بدأت الحكومة في تنفيذ برامج للتقليل من انتشار الفكر المتطرف وقامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بمراقبة خطب المساجد في جميع أنحاء المملكة وقد وردت تقارير عن منع نقل محاضرات بعض الخطباء المتطرفين السنة عبر مكبرات الصوت في مناطق للسنة . وقد ورد عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في يونيو 2007 أن بعض أئمة المساجد قد تم التحفظ عليهم وبعضهم قد تم فصلهم من الخدمة بسبب ترويجهم لأفكار متطرفة وغير متسامحة. وعلاوة على ذلك تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في ديسمبر 2006م شكاوي من أئمة بمنطقة الرياض فصلتهم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد من وظائفهم على الرغم من تناقض أسباب الفصل . كذلك أعلنت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد عن خطط لمراقبة المواد الدينية التي تستخدم في معسكرات الشباب الصيفية الدينية والتي كان يعتقد في السابق أنها تنشر روح عدم التسامح لدى الأطفال. علاوة على ذلك استمرت قنوات التلفزيون التي تديرها الحكومة في بث برامج لمحاربة التطرف والفكر الإرهابي.

وبالإضافة إلى ذلك أعرب زعماء دينيون منهم مفتي عام المملكة ومسئولون كبار في الدولة، خلال السنة التي يغطيها التقرير، عن التزامهم بالتسامح الديني والتعاون لمنع صعود تيار التطرف. وفي 14 إبريل 2007 أوردت صحيفة عرب نيوز أن الملك عبد الله أبلـغ مجلس الشورى أن الصراع الداخـلي بما يشمـل النزاعـات الطائفية كان" تهديداً للوحدة الوطنية ولأمن الدولة " وفي نفس الخطاب أشار إلى النزاعات الطائفية في العراق ولبنان ووصفها بأنها أكبر تهديد يواجه الأمة العربية مما يؤكد التزامه بمساندة التسامح الديني داخل وخارج حدود المملكة. وفي 10 إبريل 2007 ورد في الصحف المحلية أن وزير الداخلية الأمير نايف دعا علماء الدين الإسلامي إلى بدء حملة ضد المتطرفين في المملكة . وفي 24 نوفمبر 2006 أوردت جريدة الوطن أن وزير الشئون الإسلامية صالح آل الشيخ دعا إلى الاعتدال والتسامح وانتقد خطاب بعض الوعاظ الذي يؤدي بالشباب إلى التطرف . وقد قال الملك عبد الله في أثناء زيارته لمحافظة نجران في 1 نوفمبر 2006 "الدولة لا تفرق بين محافظة وأخرى ولا بين مواطن وآخر وأن من حاولوا إحداث الوقيعة بين الدولة والمواطنين قد فشل مسعاهم" .

إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة المهتمة بحقوق الإنسان المرخص لها بالعمل بالمملكة، وقد تأسست في مارس 2004 وهي تبحث مجالات انتهاكات حقوق

الإنسان بما في ذلك الحد من الحريات الدينية و انتهاكات المطوعين. وقد ورد أن اثنين من مؤسسي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واثنين من أعضاء مجلس إدارتها هما من الشيعة أحدهما شيعي إسماعيلي سليماني.

وطبقا للتقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2007 فقد تلقت الجمعية ما يزيد عن 8568 شكوى على مدار السنوات الثلاث السابقة. علاوة على ذلك أفادت الجمعية أنها قد نظرت في 3516 من هذه القضايا خلال الفترة من 20 نوفمبر 2004 وحتى 25 يونيو 2006. ولا تتوفر إحصائيات أحدث من ذلك إلا الموضوع الذي دارت حوله أكثر القضايا (19%) كان قضايا العمل، بينما مثل السجناء 15%، وأوضاع العائلات والعنف الأسري 15%.

وجاء عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها لا تبحث رسميا قضايا الأقليات الدينية ولكن يحاول أعضاؤها بشكل غير رسمي مساعدة المتضررين ، فمثلا اشتكى معلمان من المنطقة الشرقية أنه قد تم تخفيض مستواهما الوظيفي بسبب معتقداتهما الدينية، اتصل فرع الجمعية المحلي بالمنطقة بالسلطات وساعد على عودة المعلمان إلى وظائفهما الأصلية . وأفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها لم تتلقى طلبات مباشرة للمساعدة من أحمديين (طائفة إسلامية من الأقليات) وأن مخاوف الإسماعيليين في نجران نشأت بناء على أسس سياسية وليست دينية .

الجزء الثالث: الإساءات والتفرقة الاجتماعية

على الرغم من أن المجتمع السعودي مجتمع محافظ وملتزم إسلاميا ، إلا أن هناك ضغطاً شديدا داخل البلاد للالتزام بالتقاليد الاجتماعية . ويؤيد أغلبية المواطنين دولة قائمة على أساس الشريعة الإسلامية على الرغم من وجود آراء مختلفة حول كيفية تطبيق ذلك. واللقب الرسمي للملك هو خادم الحرمين الشريفين ، والدور الذي يلعبه مع الحكومة في رفع راية الإسلام في الدولة يعتبر من أهم وظائفه . وعلاوة على ذلك فإن القيادة الدينية المحافظة تمارس ضغطاً على الدولة للالتزام بصورة صارمة بتفسيرها للإسلام.
في 21 يناير 2007 قام الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين ، وهو عضو سابق في مجلس كبار العلماء ، بوصف الشيعة بالرافضة وادعى أنهم يتعاونون مع المسيحيين في قتل المسلمين السنة وبخاصة في العراق ، ووصفهم بالكذب والزندقة والخروج من الدين ، ودعا إلى طرد الشيعة من الدول الإسلامية . وفي 7 ديسمبر 2006 أصدر المعلق الديني السني البارز والأستاذ السابق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عبد الرحمن ناصر البراك فتوى يهاجم فيها الشيعة ويلقبهم بالرافضة وبأنهم " يحملون كافة صفات الكفرة " واتهمهم بالزندقة والخروج من الدين . وفي كلتا الحالتين لم تنتقد الحكومة المتحدثين أو تصريحاتهما بشكل علني .

في 27 نوفمبر 2006 أوردت صحف الحياة والرياض والوطن أن مجموعة من المتطرفين هاجموا مسرح بكلية اليمامة وأرعبوا الجمهور وأوقفوا بالقوة عرض مسرحية كانت تعرض على المسرح. وكان عنوان المسرحية " وسطي بلا وسطية " لأحمد العيسى رئيس كلية اليمامة . وقد تدخل الأمن لفض الاشتباك بين الجمهور والمتطرفين . وقد رفض المتطرفون مغادرة المسرح بعد إلغاء

العرض المسرحي برغم إطلاق الشرطة لأعيرة نارية لتفريقهم . واستمر المتطرفون في اعتدائهم الجسدي على المنظمين والصحفيين والمصورين وكان نتيجة لذلك أن اعتقل عدد منهم.

في عدد 16 يناير 2007 أوردت جريدة الشرق الأوسط أن مجموعة من المتدينين المحافظين أوقفوا عرض فيلم سينمائي بعنوان " في الخامسة عصرا " استضافته الجمعية الأدبية بالمنطقة الشرقية المصرح لها من وزارة الثقافة والإعلام . والفيلم يناقش قضية طالبان وحقوق المرأة وكان رأي هذه المجموعة من الرجال المحافظين أن الفيلم لا يليق عرضه علنا . وحتى صدور التقرير لم تقم الجمعية بعرض الفيلم . وطبقا لجريدة الوطن فإن وكيل وزارة الثقافة والإعلام للشئون الثقافية أفاد بأن النوادي الأدبية يحق لها عرض الأفلام ما دامت مناسبة للعرض العلني.

والتمييز المبني على أساس الدين هو عامل من عوامل سوء المعاملة التي يتعرض لها العاملون الأجانب من قبل أصحاب العمل السعوديون ومن قبل زملائهم في العمل. وفي تقريرها لسنة 2007 أوردت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها تلقت شكاوي من عمال أجانب حول معاملتهم من قبل كفلائهم.

ووردت أيضا تقارير عن أن بعض الكفلاء يمتنعون عن تجديد إقامات مكفوليهم أو دفع مستحقاتهم بسبب عوامل دينية . كما وردت تقارير عن استهداف عمال أجانب غير مسلمين من قبل زملائهم المسلمين في العمل باتهامهم زورا بالتبشير، مدركين بأن العامل الأجنبي سينال حظه من التقريع والعقاب وربما الترحيل.

ولأي شخص الحق في إبلاغ المطوعين بأي سلوك يعتقد أنه يدعو إلى الرذيلة أو منافي للنظام أو الأخلاق العامة، عندئذ يقوم المطوعون بالتحقيق في الشكوى. وقد ورد أن هناك متدينون متحمسون لا ينتمون للمطوعين رسميا بل يتصرفون من تلقاء أنفسهم، قد قاموا بمضايقة مواطنين وأجانب وهاجموهم واعتدوا عليهم بالضرب واحتجزوهم. وقد أفادت الحكومة أنها لا تتساهل مع مثل هذا السلوك ، وفي عدد من الحالات تم اتخاذ إجراءات ضدهم . على سبيل المثال اتخذت السلطات بالمنطقة الشرقية إجراءات فورية لحل جماعة من المطوعين غير الرسميين قاموا بمضايقة مجموعة من الأجانب في الحي التجاري في مدينة الخبر في مناسبات عديدة . إلا أنه توجد بعض الحالات التي لم تحرك الحكومة فيها ساكنا.

الجزء 4: سياسة الحكومة الأمريكية

تناقش الحكومة الأمريكية مع الحكومة قضايا الحريات الدينية كجزء من سياستها العامة لتشجيع حقوق الإنسان . سياسة الحكومة الأمريكية هي الضغط بصورة متواصلة على الحكومة لاحترام التزامها العام للسماح للأقليات من غير المسلمين بإقامة الشعائر الدينية والقضاء على التمييز ضد الأقليات ولتشجيع التسامح تجاه غير المسلمين.

وخلال فترة التقرير اجتمع السفير الأمريكي مع كبار قادة الحكومة والقادة الدينيين وناقش معهم حالات تم فيها انتهاك حقوق الإنسان. وناقش كبار المسئولين الأمريكيين مع الحكومة سياستها

الخاصة بالتسامح والممارسات الدينية. وقد قاموا بتشجيع الحكومة على وضع سياسة توقف نشر الفكر المتطرف وغير المتسامح داخل المملكة وحول العالم وحماية حرية العبادة لدى جميع التجمعات الدينية والحد من المضايقات التي تحدث للمجموعات عند ممارسة شعائر دينهم والتشجيع على التسامح نحو كافة أتباع الديانات الأخرى . وقد طالب المسئولون الأمريكيون بقوانين تدعو إلى التسامح الديني ومنع التمييز ضد الأقليات الدينية و الوصول إلى مستويات أفضل في مجال رعاية حقوق الإنسان و مسئولية الدولة.

وقد طالب مسئولون أمريكيون كبار الحكومة بتفعيل التزاماتها نحو السماح بحرية العبادة للأفراد واحترام حقوق المسلمين الذين لا يتبعون الخط السني المحافظ للإسلام في الدولة. وقد أعرب المسئولون الأمريكيون عن قلقهم إزاء نشر المطبوعات التي تدعو إلى غير التسامح و تنشر الفكر المتطرف . وبالإضافة إلى ذلك اجتمع مسئولي السفارة الأمريكية في مناسبات عدة مع مسئولي وزارة الخارجية لمناقشة مسائل تتعلق بالحرية الدينية 0

وفي نوفمبر 2006 أعادت وزيرة الخارجية تقييم وضع المملكة بأنها دولة ذات اهتمام خاص بالاستناد لأحكام قانون الحريات الدينية العالمي. وفيما يتعلق بهذا التصنيف أصدرت الوزيرة رايس تنازلاً عن العقوبات بغرض "تعزيز أهداف القانون" .